

الملخص

التحكيم في نزاعات التجارة البحرية وموقف التشريع والقضاء الأردني منه

مهند هاني العمريين

جامعة الزيتونة الأردنية، 2020

تعالج هذه الدراسة موضوع التحكيم البحري ودوره في فض المنازعات الناشئة عن العقود البحرية. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحكيم البحري ودوره في فض النزاعات الناشئة عن العقود البحرية ومعرفة أسباب اللجوء إلى تحكيم البحري، وتحديد الطبيعة القانونية للتحكيم البحري، ومدى حجية نص المادة (215/ب) من القانون التجاري البحري الأردني. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل الباحث إلى نتائج كان من أهمها: أن التحكيم البحري هو اتفاق أطراف منازعة بحرية دولية على إحالة منازعاتهم القائمة والمستقبلية ذات الطبيعة البحرية على هيئة التحكيم، وإن منازعات التجارة البحرية منازعات من نوع خاص، حيث يتمتع بطابع بحري ودولي وتجاري، كما عالج المشرع الأردني التحكيم في منازعات عقد النقل البحري بنص المادة (٢١٥/ب) من قانون التجارة البحرية لسنة ١٩٨٣، والتي عالجت مسألة الفصل في الخلافات الناشئة عن عقد النقل البحري من اختصاص القضاء الأردني. وبناء على النتائج السابقة أوصى الباحث بتوصيات من أهمها: أوصي بتوحيد القواعد القانونية التي تنظم التحكيم في منازعات عقد النقل البحري، بحيث تلافى أي تناقض أو تضارب بينها، وبحيث تأتي الأحكام القضائية المرتبطة بها واضحة ومتفقة مع بعضها البعض، ونأمل من المشرع الأردني تحديد المقصود من مصطلح الناقل والمرسل إليه ليتلاءم مع بنود اتفاقية هامبورغ.